

الاستثمار في موريتانيا

قطاعات عدة وفرص واعدة

نورهان أبو الفتوح

مكان الانعقاد: القاهرة - مصر

تاريخ الانعقاد: الاثنين ٢٠ مارس ٢٠٢٣

نظمت مجلة شؤون موريتانية الصادرة عن مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية بالتعاون مع برنامج الدراسات الاقتصادية بالمركز والمنتدى المصري للموريتاني للصدقاة والتعاون وجمعية الصداقة الأفرو آسيوية الثقافية والمنتدى العالمي لخبراء السياحة ندوة بعنوان «الاستثمار في موريتانيا .. قطاعات عدة وفرص واعدة»، وذلك برعاية عدد من الشركات المصرية، الإثنين الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٣، بنادي العاصمة بنقابة تجاريين القاهرة.

انعقدت الندوة بمشاركة أكثر من عشرة متحدثين وبحضور لفييف من الباحثين والخبراء وعدد من المستثمرين وممثلي العديد من كبرى الشركات وممثلي وزارة البيئة والتجارة المصرية، فضلا عن حضور ممثلين من الجانب الموريتاني وعبر تقنية الفيديو كول .

وجاءت الندوة بهدف الوقوف على أهم فرص ومقومات الاستثمار بموريتانيا بما يعزز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات فالقطاع الاقتصادي ركيزة التعاون والعلاقات بين البلدين بالإضافة الى التعاون الدبلوماسي، وتناولت أربعة محاور رئيسة على النحو الآتي:

- الاقتصاد في موريتانيا .. إطلالة عامة
- التنمية والاستقرار متلازمان: موريتانيا نموذجا
- موريتانيا وبيئة زاخرة من الفرص
- المناخ الاستثماري في موريتانيا .. تسهيلات متعددة

الجلسة الافتتاحية

افتتحت الجلسة الأولى بكلمة المستشار العام عبد الباقي مستشار سفارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والذي أكد بدوره على عمق العلاقات التاريخية التي تجمع مصر وموريتانيا، كما أشار إلى أن موريتانيا تتمتع بعدد الفرص الاستثمارية والواعدة بالإضافة إلى ميزات نسبية متعددة، فموريتانيا قريبة من الأسواق الدولية سواء الشرق أو الغرب، فضلا عن قلة التكاليف فيما يتعلق بالخدمات مثل الكهرباء والماء والإيجارات، وأكد عبد الباقي أن الاستثمار في موريتانيا يستوعب كافة رؤوس الأموال مهما كان حجمها فالحكومة الموريتانية لديها نظام تسهيلات متميز ولا تضع أية شروط في هذا الصدد.

كما تضمنت الجلسة الافتتاحية كلمات المنظمين، فقدمت الدكتورة رانيا أبو الخير رئيس مجلس إدارة شركة مصر موريتانيا عرض حول زيارتها الأخيرة لموريتانيا على رأس وفد شركة مصر موريتانيا، حيث تناولت أهداف الزيارة التي تمت بهدف التعرف من قريب على موريتانيا وما تتميز به من مقومات اقتصادية هائلة.

وألقى اللواء أركان حرب حمدي لبيب الخبير العسكري ونائب رئيس مؤسسة الحوار للدراسات والبحوث الإنسانية كلمته الترحيبية التي أعلن خلالها عن إطلاق مبادرة مؤسسة الحوار بإنشاء المنتدى المصري الموريتاني للصدقة والتعاون، مشيراً إلى أن المنتدى يستهدف تنمية العلاقات المصرية الموريتانية خاصة من الناحية الاقتصادية والتجارية لترتقي إلى مستوى العلاقات التاريخية والسياسية القوية بين البلدين.

ومن جانبه أعرب الاستاذ نصر النحاس رئيس جمعية الصداقة الأفروآسيوية الثقافية، عن ضرورة الاهتمام بموريتانيا باعتبارها دولة عريقة ذات مستقبل اقتصادي واعد.

وأكد الأستاذ الدكتور وائل عزيز رئيس المنتدى العالمي لخبراء السياحة على أن الندوة جاءت في إطار اهتمام المنتدى بموريتانيا باعتبارها دولة تملك مقومات سياحية واعدة، وأعرب عن أمله في نقل الخبرات السياحية المصرية إلى القطاع

السياحي الوليد في موريتانيا.

الجلسة الرئيسية

تناولت الجلسة الرئيسية عرض عدد من أوراق العمل قدمها باحثين متخصصين في الشأن الاقتصادي والأمني وهي:

أولا- الاقتصاد في موريتانيا .. إطلالة عامة

قدم الدكتور عيّد الكيلاني مدرس الاقتصاد بجامعة عين شمس، عرض عن الاقتصاد الموريتاني بدأ بالتعريف بموريتانيا وموقعها الاستراتيجي في غرب افريقيا مرورا بالبنية التحتية الموريتانية حيث تمتلك موريتانيا عدد من المقومات نتيجة جهود الحكومة تمثلت فيما يلي:

- تمتلك موريتانيا عدة موانئ بحرية موزعة على طول الشاطئ الاطلسي تم تجهيزها بمختلف إمكانيات الاستقبال والتفريغ والتخزين اللازمة طبقاً للمعايير التقنية والفنية والأمنية المتعارف عليها دولياً
- مطار دولي بسعة ٢ مليون مسافر سنوياً بالقرب من نواكشوط العاصمة.
- يعمل حالياً في موريتانيا ثلاث شركات للاتصالات توفر خدمات الجيل الرابع من الانترنت بأسعار تنافسية.

- أطلقت موريتانيا مشروعاً لإنشاء خطوط عالية الجهد للنقل الكهربائي تربط بين العاصمة نواكشوط وولاية تيرس الزمور ونواذيبو ترارزة.

- تمتلك سكة حديدية بطول ٧٠٤ كم مربع للربط بين مناجم الحديد بولاية تيرس الزمور وموانئ نواذيبو لتصدير خامات الحديد

كما تناول مؤشرات الاقتصاد الكلي في موريتانيا فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي، ليصل ٥,٣% في عام ٢٠٢٢، في ظل الإصلاحات المستمرة التي تقوم بها الحكومة مقابل ٤,١٠% لعام ٢٠٢١. وذلك بفضل القطاعات الاستخراجية في المقام الأول، ومدفوعاً أيضاً بأداء قطاعات التعدين والزراعة والصيد البحري وقد وصل معدل الاستثمار الأجنبي نحو ١٠,٧١% لعام ٢٠٢٢، مع مواصلة الارتفاع لعام ٢٠٢٣.

ثانيا- التنمية والاستقرار متلازمان: موريتانيا نموذجاً:

أكد اللواء أركان حرب حمدي لبيب أن الأمن والتنمية عنصران متلازمان،

فلا تنمية دون أمن وأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، إذ يمثل الأمن المحرك الحقيقي والرئيس للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها واستدامتها، وهو ما جعل الدول تحرص على تحقيق الأمن ليس فقط الداخلي وإنما أمن الإقليم المحيط بها أيضا، وهو الدور الذي لعبته موريتانيا في منطقة الساحل والصحراء محاولة التصدي للنشاط الإرهابي ومكافحة التطرف من خلال قيادتها لمجموعة دول الساحل.

وقد اعتمدت موريتانيا استراتيجية شاملة للقضاء على الإرهاب، فقد عمدت موريتانيا إلى تطوير التهديدات الآخذة في الانتشار والتنوع، فضلا عن استعادة الحكومة سلطتها وسيطرتها على المناطق الحدودية، التي طالما استغلتها المجموعات الإسلامية المسلحة لصالحها في منطقة الساحل، فاتخذت إجراءات متعددة نحو تعزيز الأمن الوطني أولا ومنها إلى الإقليم، وذلك عبر عدد من الإصلاحات الهيكلية، وتحسين البنى التحتية في المناطق الحدودية، فضلا عن عدد من الخطوات التنظيمية، أبرزها:

- البيئة التشريعية: عملت على تعديل المنظومة القانونية بما يتوافق والاستراتيجية الجديدة لمواجهة الإرهاب ومحاصرة مصادر تمويله. فضلا عن مراجعة موريتانيا للكثير من القوانين الوطنية لتتسامى مع القانون الموريتاني لمحاربة الإرهاب الذي تم إصداره في ٢٠١٠.

- إجراءات التعزيز الأمني: عملت على تعزيز العمل الاستخباراتي كإحدى الخطوات الهامة والتي تحول دون وقوع أي هجمات إرهابية عبر رصد وحصر العناصر الإرهابية وخلاياها، فضلا عن تفعيل آلية الردع والهجوم المضاد.

- الإصلاحات السياسية والسياسة الخارجية: سعت لتوحيد صف الجبهة الوطنية الداخلية، وكافة الأحزاب والحركات السياسية ورأب الانقسامات لتخطى خطر الإرهاب. بينما المسار الخارجي فيتمثل في تفعيل الآلية الدبلوماسية مع الفواعل الإقليمية.

ثالثا- موريتانيا وبيئة زاخرة من الفرص

قدمت الدكتورورة سماح على مقرر برنامج الدراسات الاقتصادية بمركز الحوار، ورقة عمل تناولت خلالها الفرص الاستثمارية التي تتوافر عليها موريتانيا في مختلف المجالات ومنها:

1- الزراعة

تُقدر الأراضي الصالحة للزراعة في موريتانيا بحوالي ٥١٣ ألف هكتار، تتنوع ما بين زراعة مروية وزراعة مطرية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي ٢٦٣ ألف هكتار لم يتجاوز حجم الاستغلال منها سوى ٧٠,٠٠٠ هكتار، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي ٢٥٠ ألف هكتار لم يتجاوز حجم الاستغلال منها سوى ١٨٠ ألف هكتار.

وأوضحت سماح علي أن موريتانيا حققت عديد الإنجازات في مجال الزراعة، تمثل أهمها في الآتي:

- إطلاق برنامج جديد لبناء أكثر من ١٠٠ سد: ٤٠ سداً كبيراً، ٣٧ سداً رملياً، ودعم ١٢٢ تعاونية زراعية
- توفير آليات الحصاد والمصانع وأماكن التخزين
- تأهيل موارد بشرية متخصصة لدعم وزارة الزراعة
- إطلاق برنامجاً يسمى ببرنامج وزارة الزراعة للتنمية

2- الصيد البحري

تتمتع موريتانيا بمقومات عدة في هذا القطاع نظراً لكونها تطل على المحيط الأطلسي بشاطئٍ يمتد حوالي ٧٥٤ كم، ما جعلها تتمتع بما يزيد عن ٦٠٠ عينة من الأسماك، ٢٠٠ عينة منها ما هو ذات قيمة تجارية جيدة ويكثر الطلب عليها، مثل: الاخطبوط، الحبار، جمبري الأعماق، وغيرهم.

وفي هذا السياق اعتمدت موريتانيا استراتيجيات عدة لدعم قطاع الصيد البحري، وهو ما حقق إنجازات عديدة في هذا الصدد، كان آخرها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والشاملة لقطاع الصيد البحري للفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤،

والتي عملت على:

- تعزيز آليات تحويل وتثمين منتجات الصيد
- المحافظة على الثروات ووسطها البحري والشاطئي
- المساهمة في جهود تعزيز الاقتصاد الأزرق

3- التنمية الحيوانية

يساهم قطاع التنمية الحيوانية بنسبة ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الثروة الحيوانية حوالي ٧٠% من القيمة المضافة للقطاع الريفي، حيث توفر وظائف لأكثر من ٧٠% من السكان، وتمثل ٨٠% من دخل السكان، وتتزايد الثروة الحيوانية في موريتانيا باستمرار بنسبة تفوق ٣,٥ في المائة سنوياً.

4- الصناعات الاستخراجية

بلغت مساهمة أنشطة الصناعات الاستخراجية خلال عام ٢٠٢٠، ٢٤,٢% من الناتج الداخلي الخام، وينمو القطاع بنسبة ٣٥,٥%، حيث تمتلك موريتانيا مناطق غنية بالموارد النفطية والغازية، خاصة حوض تاودني والحوض الساحلي الموريتاني.

وتُقدر احتياطات موريتانيا من الغاز الطبيعي في حدود ٦٥ تريليون قدم مكعب من الغاز. ٥٠ تريليون في حقل بئر الله الخاص بموريتانيا، و١٥ تريليون علي مستوي حقل السلحفاة الكبرى احميم (GTA) المتقاسم بين موريتانيا والسنغال الذي وصل مستوى تقدم الأشغال به إلى ٩٠% كما تتوافر موريتانيا على لإمكانات جيولوجية غنية بعدد المعادن النفيسة، تستثمر فيها المعادن ما يزيد عن ٦٠ شركة وطنية وأجنبية.

5- السياحة

تتنوع أشكال السياحة في موريتانيا من سياحة شاطئية نتيجة إطلالها على المحيط الأطلسي لسياحة التخييم والسياحة البيئية بمحيط المحميات الطبيعية في مناطق الرأس الأبي ، حوض آرغين، ودياولينغ وفي هذا السياق حققت الحكومة الموريتانية بعض الإنجازات الهادفة إلى

- تحديث وسائل استغلال قطاع السياحة، تمثل في:
- إنشاء منصة إلكترونية لعصرنة ورقمنة القطاع
 - وضع خارطة سياحية للبلد لإبراز الإمكانيات السياحية وفرص الاستثمار في هذا المجال
 - تأهيل وتدريب كوادر شابة قادرة علي قيادة العمل السياحي
- ومن ثم فمن المتوقع أن تسجل نسبة السياح القادمين إلى موريتانيا ارتفاعاً كبيراً في الفترة القادمة.
- 6- الطاقة المتجددة
- تمتلك موريتانيا عديد المصادر للطاقة المتجددة، نظراً لمناخها المتميز بهبوب الرياح وتوفر أشعة الشمس بكافة أرجاء الدولة، هذا فضلاً عن توفر المساحات الشاسعة لإنشاء مزارع الطاقات الهوائية والشمسية في المناطق الشاطئية والصحراوية.
- رابعا- المناخ الاستثماري في موريتانيا .. تسهيلات متعددة
- عرض الأستاذ أحمد معطي المستشار والخبير الاقتصادي، التسهيلات والحوافز المقدمة من الدولة الموريتانية للمستثمرين حيث تمنح الحكومة الموريتانية عديد الامتيازات والتسهيلات إلى المستثمرين بهدف تيسير الاستثمار، وأهمها:
- الاستعادة المجانية لرأس المال الأجنبي وأجور الموظفين الأجانب بالمشروعات.
 - إنشاء نقاط مجانية لتحفيز الاستيراد والتصدير.
 - تسهيل تكوين المناطق الاقتصادية الخاصة لتشجيع التنمية الإقليمية.
 - تسهيل عمليات التسجيل والعمل الإداري للمستثمرين المحليين والأجانب.
 - مركزية إجراءات إنشاء المشروعات على مستوى الشباك الموحد، والذي ساهم في خفض تكاليف ومدة إنشاء الشركات.
 - إلغاء إجبارية دفع الحد الأدنى لرأس المال؛ بالنسبة للشركات ذات

المسؤولية المحدودة.

- إلغاء إجبارية الإشهار في الجريدة الرسمية.
 - إنشاء مركزية للإخطار على مستوى البنك المركزي الموريتاني.
 - تبسيط عملية الربط بشبكة كهربائية ذات جهد متوسط.
 - تخفيض معدل الفائدة التوجيهي إلى ٩ %.
 - شباك موحدة على مستوى ميناء نواكشوط لتجميع الرسوم
 - المساواة بين المستثمر الوطني، و المستثمر الأجنبي في كافة الامتيازات.
 - ضمان حماية الملكية، حيث تتوافر الضمانة ضد كل اجراء للتأميم او نزع الملكية.
 - ضمان النفاذ إلى المواد الأولية، يتاح للمستثمر حرية النفاذ إلى المواد الأولية الخام او شبه المصنعة المنتجة على كافة التراب الوطني.
 - تعزيز حماية صغار المستثمرين في إطار هيكلية الشركات وإداراتها.
 - التسيير الآلي للنزاعات الجمركية والإعفاءات والرقابة القيمة الجمركية والدين الضريبي وتسجيل بيانات الشحن عن بعد.
- وفي ختام الندوة التي أدارها الكاتب الصحفي سيد زهيري عضو المنتدى المصري للإعلام، تم عرض كلمة من الجانب الموريتاني من خلال السيد أب سداي الشيخ محمد فاضل مستشار مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية، من خلال كلمة مسجلة أكد خلالها على تنوع المقومات الاستثمارية والفرص التي تزخر بها موريتانيا الجاذبة للاستثمارات في مختلف المجالات، لتختتم الندوة بعدة توصيات منها:
- 1- ضرورة إلقاء مزيد من الضوء على العلاقات المصرية الموريتانية وتاريخها المشترك
 - 2- الترويج الإعلامي من خلال تنظيم عديد اللقاءات مع الصحفيين والاعلاميين المتخصصين في الشأن العربي للتوعية بأهمية حول الاستثمار في موريتانيا



- 3- إنشاء بوابة إلكترونية لتسهيل الاجراءات والتعريف بمزايا وفرص الاستثمار بموريتانيا
- 4- تقديم الدعم المصري لقطاع السياحة في موريتانيا، ومساعدتها في قطاع التعليم السياحي والفندقي
- 5- ضرورة التعاون المصري الموريتاني في قطاع التعليم من خلال انشاء جامعات مصرية في موريتانيا
- 6- التعريف والتوعية بالبيئة التشريعية الموريتانية خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار.
- 7- التعاون في مجال الأمن الغذائي خاصة في ظل ما تتمتع به موريتانيا من ثروة حيوانية كبرى من شأنها التغلب على غلاء اسعار اللحوم.